

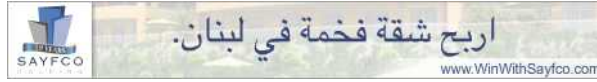


بحث متقدم

بحث

"الدالاي لاما" جاهز دائما للعودة الى التبت

وزارته طالما حل النزاع غير منظور



الحريري يجمع القيادات الإسلامية حول إفطار رمضاني: الحكمة انتصرت على الفتنة ومشاركتنا المسيحيين «فوق الأعداد»

الجمعة 04 سبتمبر 2009

بيروت - «الحياة»



أكد رئيس الحكومة المكلف تأليف الحكومة اللبنانية سعد الحريري أنه سيتك «لمشاورات الأيام المقبلة أن تسلك المسار الديمقراطي والدستوري المطلوب، بما يؤدي الى قيام حكومة وحدة وطنية لا تلقي أحداً».

وقال الحريري في كلمة له في إفطار رمضاني أقامه غروب أمس

للقيادة السياسيين والروحانيين وفعاليات من المذاهب الإسلامية كافة في لبنان تأكيداً على وحدتها، أنه أراد «رسالة بأن المسلمين في هذا البلد، من كل الاتجاهات والمذاهب هم أعقل من أن تفنك بهم أي فتنة وأن الخلافات السياسية بيننا لن تتمكن من تخريب الأساس المتين الذي يجمعنا».

وحضر الإفطار الى رئيس حكومة تصريف الأعمال فؤاد السنيورة رئيس الحكومة السابق نجيب ميقاتي وممثل رئيس المجلس النيابي نبيه بري النائب علي حسن خليل والأمين العام لـ «حزب الله» السيد حسن نصر الله معاونة السياسي الحاج حسين الخليل، إضافة الى نواب كتلة بري ونواب من «حزب الله» ورئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط ونواب الحزب وقادته، فضلاً عن رؤساء أحزاب وقيادات من السنة والشيعية والدروز والعلويين، والقيادة الروحانيون في المذاهب الأربعة في تظاهرة سياسية أراد الحريري منها التأكيد على التلاحم ونبذ الفتنة».

وإذ أكد الحريري في سياق إشارته المقتضية الى الوضع الحكومي أنه «لن يجعل من رئاسة الحكومة ورقة للمساومة وأن المصلحة الوطنية ستبقى عنده أعلى من كل المراكز»، أوضح أن «التجارب أكدت أن الخلاف الإسلامي - الإسلامي بوابه لبنان الى الفوضى وعدم الاستقرار».

ورأى أن «العدو الإسرائيلي هو أكبر المستفيدين من وقوع الفتنة في صفوف المسلمين». لكنه اعتبر أن «وحدة اللبنانيين جميعاً مسلمين ومسيحيين أقوى سلاح في مواجهة الخطر الإسرائيلي».

ويسعى الحريري الى أن يكون الإفطار الذي أقامه لقيادة وفعاليات من المذاهب الإسلامية كافة، محطة على طريق تنقيح الاحتقان في الشارع والذي أخذ طابعاً مذهبياً في السنوات الماضية، في حوادث متقلبة نتيجة الأزمة السياسية في البلاد، تمهيداً لمصالحات تتم في بعض الأحياء والمناطق على المستوى الشعبي بدأت خطواتها بين قيادات محلية من تيار «المستقبل» الذي يتزعمه و «حزب الله» وحركة «أمل».

وقال الحريري في كلمته: «كادت الفتنة أن تطرق كل الأبواب وأن تطيح وحدتنا والاستقرار غير أن الحكمة هي التي انتصرت في البداية ونجحنا في تحكيم العقل على لغة الانقسام والتعبئة المذهبية».

وشدد على اتفاق الطائف، وعلى أن «صيغة العيش المشترك بين المسلمين والمسيحيين والمناصفة التي لن نمل من التوكيد عليها التزام من المسلمين بمشاركة وطنية حقيقية تعلقو فوق الأعداد والمتغيرات السكانية».

وبعد الإفطار اجتمع الحريري مع الحاج حسين خليل والنائب علي حسن خليل لعرض تطورات التشكيل الحكومي ونتائج محادثاته مع «التيار الوطني الحر».

وجاءت كلمة الحريري في وقت يستمر الخلاف بينه وبين زعيم «التيار الوطني الحر» العماد ميشال عون على مطالب الأخير الحكومية بعد استئناف الحوار بينهما بمبادرة أطلقها الرئيس المكلف للقاء حصل بينهما برعاية رئيس الجمهورية ميشال سليمان. وترددت أنباء عن أن الحريري عرض على ممثل عون خلال لقائه به أول من أمس أن يحصل التكتل النيابي الذي يتزعمه على حقيبة وزارة التربية بدلاً من حقيبة الاتصالات وأنه كرر له رفضه مطلب حصول عون على حقيبة سيادية هي الداخلية.

ورأى نواب في تكتل التغيير والإصلاح أن المباحثات بين باسيل والحريري ما زالت في طريق مسدود، بعد أن كان الحريري أكد أول من أمس أنه سيواصل الحوار أملاً بتشكيل الحكومة قبل سفر الرئيس سليمان الى نيويورك لإلقاء كلمة لبنان أمام الجمعية العمومية للأمم المتحدة ولقاء عدد من كبار المسؤولين الدوليين.

على صعيد آخر أبرمت المحكمة الخاصة بلبنان والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (أنتربول) «اتفاقاً موقفاً» بنص على مساعدة الأنتربول للمحكمة في تحقيقاتها في قضية اغتيال الرئيس رفيق الحريري،



استفد من دعم القسم العربي مباشرة من مكتبتنا بالشراكة الأوسط.



برأيك إن التعرف على ثقافات الخدمات الأجنبية وعاداتهن يسهل طريقة التعامل معهن في منازك مخدوميهن؟

- نعم، بالتأكيد
- لا، لن يؤثر ذلك، لأن على الخدمات أن تتعرف على طرق عيش مخدوميهن
- نوعاً ما، وقد يزيد الأمر سوءاً

Vote

إنقاذ لبنان

غسان شربل



وثيقة سلام فياض: مبادرة فلسطينية لتحمل المسؤولية



راغدة درغام - نيويورك

[بين العلاقات العامة والخطوات
الجوهرية](#)

وليد شفيق



[عيون وأذان \(هناك 510 آلاف
خبر عن علاقته بإسرائيل\)](#)

جهاد الخازن



بحسب ما جاء في بيان صادر عن المحكمة.

وأفاد البيان الصادر في لايدسندام حيث مقر المحكمة ذات الطابع الدولي تلقت وكالة فرانس برس نسخة منه، أن «الاتفاق الموقت الذي دخل حيز التنفيذ في 24 آب (أغسطس) يتيح للمحكمة طلب مساعدة الأنتربول لغرض التحقيقات الجارية التي يقوم بها مكتب المدعي العام التابع للمحكمة والإجراءات الأخرى التي تتخذها المحكمة». وأشار إلى أن هذا الاتفاق موقت حتى «إبرام اتفاق التعاون الأكثر شمولية الذي هو حالياً قيد التفاوض بين المنظمين، ودخوله حيز النفاذ».

ووقع على الاتفاق، بحسب البيان، رئيس المحكمة القاضي انطونيو كاسيزي نيابة والأمين العام للأنتربول رونالد ك. نوبل. وأوضح البيان أن هذا الاتفاق مماثل لاتفاقات مع مكثبي المدعي العام التابعين للمحكمة الجنائية الدولية وللمحكمة الخاصة لسيراليون، مشيراً إلى أن اتفاق التعاون المبرم بين الأنتربول والأمم المتحدة العام 1997 ينص على «تعاون الأنتربول، عند الاقتضاء، مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا في تنفيذ مهماتها».